الكلية	**كلية العلوم السياسية**
القسم	
المادة باللغة الانجليزية	Human Rights
المادة باللغة العربية	**حقوق الانسان**
المرحلة الدراسية	**الأولى**
اسم التدريسي	**م.م. اكرم عبد داود**
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	Human Rights in the Middle Ages
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**حقوق الإنسان في العصور الوسطى**
رقم المحاضرة	4
المصادر والمراجع	**حقوق الانسان / حافظ علوان الدليمي**

محتوى المحاضرة

حقوق الإنسان في العصور الوسطى

لو استثنينا الديانة المسيحية بكل ما له صلة من قيم روحية ومعان إنسانية وأهداف سامية، من شأنها رفع قيمة الإنسان ووضعه في مكانته اللائقة به فان العصور الوسطى تكون قد عرفت ثلاث مؤسسات اختلفت الواحدة عن الأخرى في طبيعة تكوينها، وهيكلتها ومؤسساتها إضافة إلى أهدافها، ألا وهي (الكنيسة، الإقطاع فضلا عن المؤسسة الملكية) .. ورغم اختلاف هذه المؤسسات فإنها قد اتحدت في سلوكها وإجراءاتها إزاء موضوعة الإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية. فلقد كان التعامل مع الحقوق وحريات الأفراد وكذلك الجماعات يتم بالردع والمنع والتقييد فكرا وتطبيقاً طيلة العصور الوسطى، وان اختلاف ذلك الردع والمنع حجما ونوعاً من نظام إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، ولكن تلك الفترة كانت عموما فترة كبت –للحريات وتجاوزا للحقوق، كونها اتسمت بظاهرة عدم خضوع الحاكم لأي قواعد أو قوانين أو تشريعات تقيد سلطانه وتضع لسلطته حدودا معينة.

حقوق الإنسان في ظل سيطرة الكنيسة والإقطاع

لم يكن الحديث واردا عن وجود حقوقاً للإنسان في هذه الفترة العصيبة لشعوب أوربا

فقد اتخذت فكرة الخضوع للحاكم صبغة دينية، عندما أسبغت عليه الكنيسة صفة القداسة ولذلك كان سلطانه مطلقا ولا يحق لأحد المناقشة فيه والاعتراض عليه، وكنتيجة حتمية لكل ما تقدم أضحى الأفراد محرومين من كل حق وبالذات حق الاعتراض على حاكميهم وهذا الأمر بات واضحا في عهد سيطرة الكنيسة والإقطاع.

الكنيسة وحقوق الإنسان

لم يتغير هذا الواقع على الرغم من ظهور المسيحية وانتشارها في أوساط المجتمع واستبشار الناس خيرا بها خصوصا طبقة الأرقاء وبقية الطبقات المحرومة والفقيرة، لما جاءت به من مبدأ . من مبدأ مساواة الأفراد جميعاً.

وإذا كان المجال قد فسح في عصر (قسطنطين) كحرية الاعتقاد والمطالبة بالحقوق، ولكن ذلك زال بعد أن أصبحت المسيحية دينا رسميا للدولة وعوقب من يدين بغير دين الدولة بقسوة بالغة. وكان ذلك بداية للاستبداد الذي مارسته الكنيسة حيث عطلت إرادة الفرد وحرمته من أى مكانة له عندها.

ومن هنا بدأت سيطرة الكنيسة المطلقة على السلطة الدينية والدنيوية واحتلت بذلك مركزاً سياسيا وفكريا مهيمنا على الأفراد. وبذلك وضعت القيود المفروضة على حريات الأفراد وحقوقهم، فقيد حق الفرد في المشاركة في الحاكم أو نقده أو مجرد لفت الانتباه، إذ كان البابا يعد الحاكم الأول والأوحد والممثل للسلطة الإلهية المطلقة. حيث كانت الكنيسة لا تؤمن بفكرة وجود حقوق للإنسان ولا بوجود مساواة بين الأفراد ولا بأي نوع من الحريات، فقد أمنت فقط بتبعية الناس لها.

الإقطاع ومسألة حقوق الإنسان

في هذا المجتمع تعدت القيود المفروضة على حريات الأفراد وحقوقهم، فقد أضحت الكنيسة بعد استحواذها على السلطتين الدينية والدنيوية هي الموجهة التصرفات الأفراد الذين يخضعون لها خضوعاً تاماً بوصفها الحامية لحرياتهم فضلاً عن خضوع الملك ذاته لسطوتها فلم يكن بمقدوره تولي العرش رسميا إلا بعد إجراء طقوس دينية معينة وتتويجه من قبل البابا. كما عانى الفرد من وطأة علاقات التبعية القائمة بين الإقطاعي من جهة ورقيق الأرض من جهة أخرى. ومن مظاهر عدم المساواة هنا إن الناس قسموا إلى ثلاث طبقات، الإشراف، ورجال الدين، والطبقة الثالثة، والمؤلفة من عامة الشعب. وكان داخل

كل طبقة سلم من التدرج يخضع بموجبه الأدنى للأعلى، وكان الخضوع لمراكز السلطة والمتعددة ابتداء بالملك فالكنيسة ثم أمراء الإقطاع يثقل الفرد بقيود متنوعة تفرض على حرياته. وعبر كل هذه المراكز أو عند أحدها يسلب الإنسان أهم حق وهو حق البقاء والحياة.

المؤسسة الملكية (الملك) وحقوق الإنسان

إذا كان ملوك أوربا في العصور الوسطى قد خضعوا في مفردات حياتهم اليومية وعند توليهم للسلطة وممارستها إلى عملية تهديد وابتزاز دائمي ومزدوجة من (الكنيسة والإقطاع) بضرورة إظهار الطاعة ودفع الجزية إضافة لدفع الاستحقاقات البشرية من الفقراء في الصراعات والحروب التي تقوم بها الكنيسة أو الإقطاع. وكرد فعل عن عجزهم وعدم قدرتهم على الرد على عمليات الابتزاز تلك، فقد كانوا يلجأون تعويضاً عن عجزهم هذا إلى ذات الأسلوب الذي يمارس ضدهم، يمارسونه ضد شعوبهم. فلقد مارسوا كل أنواع المنع والتقييد للحقوق والحريات أيا كانت بسيطة بحيث لم يعترفوا للأفراد شعوبهم إلا بحق واحد وهو حق (طاعة الملك). وكرد فعل لتلك المعاناة فلقد شهدت العصور الوسطى أحداثا وأفكارا أسهمت في دعم مسيرة حقوق الإنسان في تاريخ البشرية ...

ويعتبر ميثاق العهد الأعظم والمعروف بـ (الماغن كارتا) الذي صدر عام (١٢١٥م) من أهم الوثائق التي صدرت في الغرب عن حقوق الإنسان... وقد فرضت هذه الوثيقة الدستورية على ملك انكلترا (جون) قيودًا على سلطانه واجبروه على توقيعها واحتوت على (٦٣) مادة كان موضوعها الأساسي هو ضمان حقوق الإقطاع في وجه الملك كما كرست حرية الكنيسة وحقوق المدن ضد تعسف الملك وحقوق النساء والأرامل والسيطرة على الضرائب من مجلس العموم. فضلاً عن ضمانات قضائية أصبحت أساسا لقاعدة هابباس كوربوس (منع الاعتقال التعسفي) فيما بعد....

وتشير المادة الأول من (الماغناكارتا) إلى أن كنيسة انكلترا ستكون حرة وتتمتع بكل حقوقها وحرياتها دون أي انتقاص ... كما تشير المادة (١٢) من الميثاق إلى انه لا يمكن للملك أن يجمع الأموال دون موافقة المجلس العام... أما المادة (٣٩) منه فتنص على أنه لا يمكن إيقاف أو سجن أي إنسان أو انتزاع ملكيته أو اعتباره خارج القانون أو نفيه دون حكم قضائي وفقا لقانون البلاد. كما سمحت المادة (٤٢) بحرية السفر والتنقل حينما

نصت على أنه يسمح لكل شخص بالخروج من المملكة والعودة إليها بحرية وبكل أمان، عدا فترات الحرب ولمدة محدودة، من اجل المصلحة العامة للمملكة. وقد اعتبر بعض الباحثين إن العهد الكبير هو أول أساس للتمثيل النيابي ونظام المحلفين وانه أول القوانين العامة في الدستور الانكليزي وأول احتجاج في تاريخ بريطانيا ضد الحاكم الفاسد وانه حجر الزاوية في بناء الحرية. وبذلك عدت وثيقة (الماغنا كارتا) رمزا للتفوق الدستوري على الملك وواحدة من اهم وثائق حقوق الإنسان التي صدرت في الغرب مطلع القرون الوسطى.

فلقد كان لهذه الوثيقة الأثر الملموس في بروز المطالبة بحقوق الأفراد وحرياتهم، فقد كان الأمر أكثر وضوحا على الصعيد الفكري، حيث تم التأكيد على أهمية الفرد وجعله الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم والأحكام.

وبناء عليه لا يخطئ من يعد إن هذه الوثيقة كانت مصدرًا من الميراث التاريخي للكثير من الكتاب والفلاسفة.

جامعة الانبار
1987 1408
UNIVERSITY OF ANBAR